

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٤٤٥

کتاب  
تاریخ



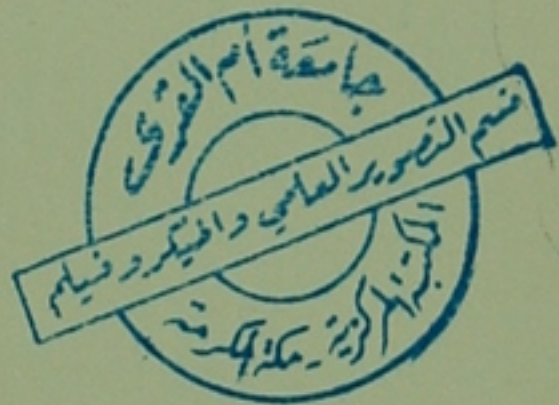


شرح الفقه الشافعي من كتابي نقد في

العلوم .

١٠١ ورقة ٢٢ ص

٢٤٤ x ١٥٥ سم





هذا الكتاب يسمى بتعديلات الكلام  
من تعديلات العلوم من علم الكلام

علاوة على ما في نسخة الجريد  
والاصحاح في شرح على نسخة الجريد  
ولذلك الترخيم مكتبة للسيد

في صريف  
انه شئ نسبته الى الابدان كنسبة  
لاعتبار وجهه



بعض نسخة في نسخة  
بعض نسخة في نسخة  
بعض نسخة في نسخة

ولم يقصروا معنى قوله الله اكبر انه اكبر من غيره هاشق الله ان ليس في الوجود مع غيره حتى يكون اكبر منه بل ليس لغيره رتبة المعية بل رتبة التبعية بل ليس لغيره وجود الا من الوجه الذي يليه والموجود وجه فقط ومحال ان يقال انه اكبر من وجهه بل معناه اكبر من ان يقال له اكبر بمعنى الاضافة من ان يقال له بدنة غير كنهه كبر بانه نبي كان او ملكا بل لا يعرف الله كنهه معرفة الا الله تعالى بكل معروف دخل تحت سلطنته وسالته في حق الله نور السموات

قاله محدث في صحيف الاعمال وفي درجات الاعمال عند الله قصير مقادير معلومه لها حتى يظهر في العدل في العقاب في العفو وتصفية الثواب احيا

ان كلام الله القائم بنفسه قديم وانما الحوادث هي الحروف الدالة على ما وكما حصل قيام طلب التعليم وادائه بذات الوالد للولد قبل ان يخلق ولده حتى اذا خلق مولده وعقل وخلق الله لم يعلم بما في قلب ابيه من الطلب لصار ما مورثا بذلك الطلب الذي قام بذات ابيه ودوام وجوده الى وقت معرفة ولد فليقل قيام الطلب الذي دل عليه قوله اطلع نفسك بذات الله تعالى وبصير موسى مخاطبا به بعد وجوده ان خلفت له معرفة بذلك الطلب وسمع لذلك الكلام القديم احيا علوم الدين

واذا جاز تعلق العلم بالله وليس في جاز تعلق الوجود به وليس في وجوده الله مخلوق وليس في مقام بل هو جاز عن غير مقابله في جاز اذا يعلم ان غير كنهه

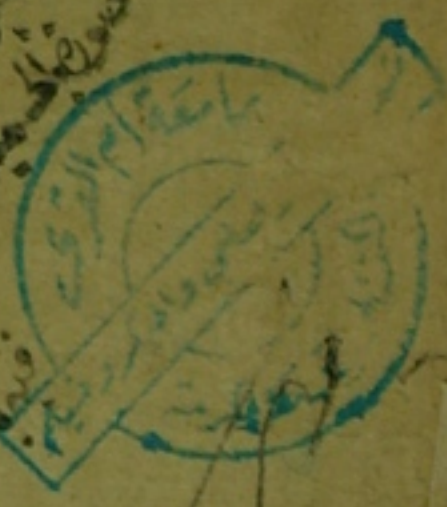
هيو صورة جسمية في قبول اتمد كده وجوده او طمان بلكه ماره في الجرد هو الا انه في اوله كرمك والاعتد الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثر لكن لا باعتبار صدور من واجب الوجود ان لو كان الكثر فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثر عن الواجب بل باعتبار انه ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود لهاتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبداء للعقل الثاني وبالاعتبار الثاني مبداء للفلك الاعظم قابض

كذلك في كنهه احيا  
تدخل الجواهر في حال مطلقا  
كانه ان لا يدخل الجواهر في كنهه بل في ذاتها في انشائها  
كيفية البعد المحرقة التي هو كنهه عند الاصل فيجب ان يكون

لخطا وحكم خلافا للفلافة وهو فضاء لا يكون فيه شئ تعد بل علوم

كل عادات مسبوقه في وجوده في ذاتها  
والان المسمى بالحال والمفروض ان الوجود لا يوجد لان الزمان هو حال قطع سجع  
اصطلاح لا يفتق ان  
الان هو مبداء المستقبل في  
هو حال قطع سجع

والمستقبل لم يوجد بعد على القدر في سجع الجريد  
الماضي والمستقبل بعد على القدر في سجع الجريد  
المستقبل لم يوجد بعد على القدر في سجع الجريد  
المستقبل لم يوجد بعد على القدر في سجع الجريد  
المستقبل لم يوجد بعد على القدر في سجع الجريد





دخل هذا الكتاب في ملكية  
العبد الفقير إلى الله عادل  
بن عبد الله حجازي في شهر  
شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق  
١٩٠٧ م



الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين هذا شرح القسم الثاني  
من كتاب تعديل العلوم وهو علم الكلام شرحه مؤلف المان سائلنا من الله تعالى حسن  
التوفيق والهداية الى سواء الطريق الحمد لله رب العالمين الى آخر السبع المتشاي الى آخر  
سورة فاتحة الكتاب يحق ان يكون فاتحة لعلم الكلام الذي من كتاب تعديل العلوم  
هو القسم الثاني اي سورة الفاتحة من اولها الى آخرها يحق ان يكون ديباجة لكتابنا  
وهو القسم الثاني من كتاب تعديل العلوم المشتمل على علم الكلام ثم بين بسبب ان الفاتحة تحق  
ان يكون ديباجة لهذا الكتاب بقوله فان هذا العلم لقب كلاما لان علي تعديل يكون الكلام  
حروفا مركبة مستنبط من كلام رب العزة بتمامه واما علي تعديل يكون الكلام نفسيا  
علي ان الحق هذا فهو نفس كلامه اي علم الكلام لقب كلاما لان الكلام لا يخ امان يكون  
هو الحروف المركبة واما ان يكون هو الكلام النفسي فان كان الكلام هو الحروف والمركبة  
فعلم الكلام بتمامه مستنبط من كلام رب العزة فلهذا لقب هذا العلم كلاما وان كان الكلام  
هو الكلام النفسي وهو ما قيل ان الكلام لفي القواد البيت علي ان الحق عندنا هذا للذهب  
خلا فالله عز وجل في هذا العلم نفس كلام رب العزة فلقب هذا العلم كلاما لان كلام رب العزة  
تم فاتحة الكتاب هي ديباجة كلام الله تعالى فيحسب ان يكون ديباجة لهذا الكتاب المشتمل على كلام  
الله تعالى ثم اراد ان يبين موضوع العلم وما يحسب من هذا العلم فقال فيقول علم بحيث منه

عن وجود

اعترافا بخفضه على  
عادل بن عبد الله حجازي  
في يوم ١٢٨٧ هـ الموافق  
١٩٠٧ م

تفتت علم الكلام كلاما

عن وجود الواجب مع تقدس والتوحيد وما يليق به من الصفات وعن احوال سائر  
لوجودها من حيث يفيض الواجب عليها مياها الماهية والوجود ثم يدبر على بعضها  
ديمة الافضا وجود الجود في هذه الايام وايضا في اليوم الموعد هذا بينا  
ان موضوع هذا العلم هو ذات الله تعالى وسائر الموجودات فيبحث فيه عن وجوده  
وعن وحدته وعن ما يليق به من الصفات وعن احوال سائر الموجودات من حيث ان الله تعالى  
اعطاها الماهية والوجود فبيد اشارة الى ان الماهية مجعولة ثم من حيث ان الله تعالى  
يدبر على بعضها السعادة في هذه الايام وايضا في اليوم الموعد فهذا ذكر المبدأ  
والمعاد ولما كان اعطاء الماهية والوجود اعم من اعطاء السعادة في الدنيا والاخر  
شبه ذلك باضائة الماء وثبتة هذا ابادامة المطر والديمة المطر الدائم والمخو والمطر العزير  
وها انا ارتب هذا العلم على ترتيب فاتحة الكتاب اذ هو مشتمل على الحكمة وفصل  
الخطا اي ترتيب الفاتحة مشتمل على الحكمة النظرية وهي قول الحمد لله الي قوله  
مالك يوم الدين ثم على الحكمة العملية وشتمل ايضا على فصل الخطا المفصل يمكن  
ان يكون بمعنى الفاصل اي بين الحق والباطل كما في قوله تع قول فصل ويمكن ان يكون  
للمفصول اي مفصول بعضها من بعض فلهذا سمي اما بعد بعد تقديم الحمد والصلوة بفصل  
الخطا فهذا المعنى يليق ان يكون الفاتحة مشتملة على فصل الخطاب ولما كان هذا العلم اجتمعا  
عن الموجودات وما هيستها وجب ان يبحث اولاً عن الموجودات وما هيستها صاعداً الى ذريتها  
الالهية نازلا الى مصنوعاتها من الجواهر والاعراض التي خلقها للكون رب العالمين ذكر الاشياء  
من تمام نعمه التي اعد لها ليوم الدين مبينا ان طريق الوصول الى تلك النعم هو العبادة التي  
راسها الايمان والاسلام بقلب سليم وهو لا يتيسر الا بطلب المعونة والهداية الى الصراط  
المستقيم اعني صراط الذين سبق لهم منه الانعام وهو اهل الرسالة والنبوة والخلافة والولاية  
عليهم الصلوة والتحية والسلام اورد في هذه الكلمات جميع مباحث علم الكلام مطابقة  
لترتيب فاتحة الكتاب ثم قل هذا الكتاب وهو العبد المتوسل الى الله تع باقوى التوسل  
عبد الله بن مسعود بن باج الشريعة سعد جده والشيخ جده رتب هذا الكتاب على كعبه

نصيب من الكلام فاتحة الكتاب

رتب هذا الكتاب على سبعة



تعاويل بعدد آيات فاتحة الكتاب سألنا من الله تعالى تحقيق الحق واصابة الصواب  
تعديل مباحث الوجود والماهية وما يتعلق بهما الوجود المحقق اعلم ان التحقق والوجود  
والحصول والنبوت والكون كلها الفاظ مترادفة عندنا وانما فسر الوجود بالتحقق  
دفعاً لتوهم البعض الوجود ما به التحقق ودفعاً لتوهم من قال ان التحقق اعم من الوجود  
فان عدم المنع محقق ثم لما كان التحقق مرادفاً للوجود لا يقال عدم شريكه الباري محقق  
كما لا يقال موجود ثم لا يلزم ان عدمه لو لم يكن متحققاً كان وجوده متحققاً فان عدمه  
لو لم يكن موجوداً الا يلزم ان يكون وجوده موجوداً بناء على ان الوجود لا ينسب للوجود  
والعدم ولا يلزم من ذلك ارتفاع التقيضين عن موضوع واحد ثم فسر التحقق بقوله  
اي كون المفهوم حقيقة مخصوصه خارجاً اعلم ان التحقق مأخوذ من الحقيقة وهو  
كون المفهوم حقيقة مخصوصه في الخارج وانما قيد بالخارج لما سياتي ان الوجود  
الذاهبي ليس سماً للوجود الخارجي بل معناه ان تخيله موجود في الخارج بن ساطة  
قيامه بالذهن قيام العرض بالجوهر وهو ما قيل انه عين الماهية اي هذا الذي ذكر  
من تفسير الوجود معني قول من قال انه عين الماهية فان قولهم انه عين الماهية  
معناه ان الوجود هو عين كون الشيء ماهية ففي قولهم انه عين الماهية تسامح كما  
سياتي فلم يجد لاختلاف حقيقة الوجود الانساني في الخارج هو نفس كون الانسان  
حيواناً ناطقاً ووجود السرير في الخارج هو نفس كون الخشب مؤلفاً تأليفاً خاصاً  
ووجود السواد في الخارج هو نفس كون اللون قابضاً للبصر فاذا كان الوجود متولداً  
على الحقايق المختلفة لا يمكن تحديده فان وجود الانسان في الخارج اذا كان هو عين  
وناطقية ووجود السواد كون اللون قابضاً للبصر فاذا تصورهما العقل لا يجب  
بينهما شيئاً مشتركاً يستخرج منهما ولا يمكن ان يقال كون حيواناً ناطقاً وكون اللون قابضاً  
للبصر مشتركاً في مطلق الوجود فان اللونين المذكورين متباينان يطلق عليهما الوجود كما  
يطلق العين وكذا اذا قيل ماهية الانسان وماهية السواد ونفس الانسان ونفس السواد فان  
كل من الماهية والنفس ليس بمطلق بل محمول يصير معلوماً بالمضاف اليه فيصير المضاف

انواع خمسة كل واحد منهن انما

اليد مفهوم ما لهذا السر جعلت المقولات العشر اجناساً عالية ولم يجعل النسبة حسناً  
للسبعة فان الوجود في المكان والكون في الزمان ليسا مشتركين في مفهوم مطلق الوجود  
اشتران النوع في الاجناس هذا غاية التحقيق في هذا المقام وقيل لبساطته وقيل  
لا يعرف لبداهته والبعض فسره بالكون فعند اهل الحق وجود كل شيء عين ماهية  
فان عني به حقيقة الشيء المحمولة عليه فهو في قولنا هو عينها تسامح في عين كون  
الشيء ماهية اذ مفهوم الوجود عينها لا عرض عام فقولنا الانسان موجود ليس قولنا  
ماش وان عني بهما ما يفهم ببناء النسبة بناء النسبة وهو ذاتية كالجوانية والناطقة  
للاشك فلا تسامح في وجوده عينها القائلون بان الوجود عين الماهية لا يخ  
ان يريدوا بماهية الشيء حقيقة المحمولة عليه فهو فعلي هذا يكون في قولهم الوجود  
عين الماهية تسامح وتجوز والمراد ان وجود الشيء هو عين كون الشيء ماهية  
فوجود الانسان هو عين كون حيواناً ناطقاً فان الحيوان الناطق هو الموجود لا الوجود  
ويراد بالوجود الموجود فيراد ان مفهوم الموجود هي الماهية لان الموجود عرض  
عام كالماشي واما ان ارادوا بالماهية ما يفهم ببناء النسبة كالذاتية متلافياً في  
حقيقة الشيء المحمولة به هو سمي ذات الشيء كالجوان الناطق للانسان واما  
ذاتية وهو الحيوانية والناطقة فتسمي ماهية فالماهية ما به الشيء هو الذات  
ما الشيء هو والفرق واضح بينهما فالحيوانية والناطقة امر نسبي يكون للانسان  
حيواناً ناطقاً فان اريد بالماهية هذا المعنى فلا تسامح في قولنا الوجود نفس الماهية  
فوجود الانسان هو نفس كون حيواناً ناطقاً في الخارج فحاصل الخلاف راجع الي ان  
وجود الانسان نفس كون حيواناً ناطقاً خارجاً ومعني زايد بلحقه بعد ان يكون حيواناً  
ناطقاً فانهم هذا فانه دقيق جداً من لغة الاقدام وقد ذكر في شرح الصحايف  
ان الوجود قد يراد بالذات فعلي هذا يكون نفس الماهية وقد يراد بالكون فعلي  
هذا يكون غير اقول قد جعل الخلاف لفظياً وليس كذلك بل هو بحث معنوي مطلق  
بالبرهان فالخلاف في ان الوجود هو عرض قائم بالذات بعد كون الذات ذاتاً وليس كذا

فقد اهل الحق وكل من عني بالحيوية

نسبية سج

مهدي الماهية

مر لمة للاقدام سج



بأنه نفس كون الذات ذاتا والبراهين التي أقاموها فنطق بأن الخلاف في ما ذكرنا  
لأن الوجود العيني ليس من الاعراض النسبية كما قيل ان اللون في الاعيان فان قيل  
وجود الشيء اما عيني واما ذهني فالاول هو كون الشيء في الاعيان والثاني هو كون  
الشيء في الادهان اذ لا يراد بالظرفية لا المعية اذ لا تناقض في قولنا كان ولم يكن  
شيء اي لا يراد بكون الشيء في الاعيان ان الاعيان ظروفا ولا ان الاعيان معدا لواريد هذا  
لكان في هذه العبارة وهو قولنا كان الله تعالى ولم يكن معه شيء تناقض لان لفظة كان  
دلت على المعية يكون مفهوما كان منافضا لقولنا لم يكن معه شيء ولم يقل احد بهذا العلم انه  
لا يراد لوجود الشيء نسبة الى شيء آخر بالظرفية والمعية وغير ذلك وانما قال هذا لان الوجود  
الذي لا يكون في مفهومه كسما ما عرّفه سببي والعلما اختلفوا في انه موجود ام لا واما عرض  
موجود والوجود ليس هنا نسبيا لما ذكره فلو كان زائدا كان عرضا موجودا افضل هذا  
القول فلو كان زائدا كان عرضا موجودا فيلزم سبق وجود محله او قيام الوجود  
بالمعدوم ولا سبيل الى قيامه بالمهية من حيث هي لان هذا امر ذهني ونجسنا في الخارج في  
ان الوجود الخارجي هو عرض قائم بالذات بعلة كون الذات ذاتا وهو نفس كون الذات  
ذاتا ثم لما ثبت انه ليس زائدا فالآن يثبت انه ليس جزءا فقال وليس جزءا اما في  
البيسط فظاهر واما في المركب فلان وجود كل من بساطه عينه مجموع وجوداتهما وهن  
وجود المركب عينه وايضا إيجاد السري تركيب اجزائه وكسوته بالصورة السرية هذا  
على قول من يقول ان الجسم مركب من المادة والصورة فوجود تركيبها او كسوتها باها  
والتحقق حقيقة مخصوصة ليس لاهذا الوجود هو مطاوع الوجود والانتكاس للكسر  
وإيجاد السري تركيب فوجوده تركيبه وتركيبه السري نفس كون حقيقة مخصوصة فوجود السري  
نفس كون حقيقة مخصوصة اي تحقق الشيء حال كون حقيقة مخصوصة وعند بعض المتأخرين  
هو نداء من الواجب والممكن مشترك تواطأ للعلم باحدهما مع الجهل بالآخر فانا اذا راينا شيئا  
من بعيد علمنا انه موجود ولا نعرف ماهيته ونحن نعرف ماهية كمثل عشرة اضلاع مع الثلث  
في وجوده والقسمه فانقسم للوجود على الواجب والممكن فلا بد ان يكون المقسم مشتركنا اذا علم

الممكن  
وعند البعض الوجود نداء في الواجب

انه

ان موجود وجود اما علم انه متحقق حقيقة مما مع الجهل بخصوصية كل المدعي ان لكل شيء  
وجودا مخصوصا هو نفس كون حقيقة مخصوصة فاذا راينا شيئا من بعيد فقد علمنا ان له  
وجودا كما علمنا ان له حقيقة مما مع الجهل بخصوصية كل منهما واما تصورهما مع الذهول  
عن الوجود فقلة لان تصورهما تخيلها على صورتها الموجودة ولا يضرب لم يحكم بالوجود  
لان تصور ارتباط اجزائه من غير ان يحكم بالارتباط اي فاذا تصورنا السري تصورنا  
كونه حقيقة مخصوصة وهو وجوده غاية ما في الباب انه يلزم الحكم بالوجود وهذا  
غير مضر فانا تصورنا ارتباط اجزائه من غير ان يحكم بالارتباط فارتباط اجزائه  
وجوده محصل تصور وجوده بلا حكم بالوجود والشركة لفظا كافية للقسمه كما يقال  
العين اما علوية واما سفلية على انما اريد صدق المفصلة لا يجب لشركة وان اريد  
قسمه الكلي على جزئياته فصحتها موقوفة على الشركة فان ثابت الشركة بالقسمه دون اي  
ما قلتم الموجود اما واجب او ممكن فان عينتم ان المفصلة صادقة فصدق المفصل لا  
يقضي الشركة بل معناها ان لا جمع بين الشيين ولا خلوعهما كما يقال هذا اما شجر واما  
حجر ما نعت جمع وهذا اما زوج او فرد فان الشيء لا يكون منقسما عليهما وان عينتم ان  
قسمه الكلي على جزئياته صادقة فلا نسلم صدقها لان صحتها موقوفة على الشركة المعنوية  
وهي مبني عليها فلا يمكن اثبات الشركة بالقسمه فان قيل اذا نظرنا الى مفهوم الكون مجرد  
مشركا قال صاحب الصحايف انا اذا نظرنا الى مفهوم الوجود وجدناه نفس الكون ووجدنا  
مفهوم الكون مشتركا فاجاب عنه بقوله قلنا وكذلك مفهوم الحقيقة مخصوص في قولنا  
لكل شيء حقيقة مخصوصة فلو جعلت هذه الشركة معنوية جعلت شركة العين كذا اذا المراد  
يقال له العين تقرير ان بعض المفهوم ما قد يكون مشتركا بين الاشياء ان الشركة لفظية كما  
يقال لكل شيء حقيقة مخصوصة فالحقيقة الخاصة مشتركة بين الانسان وبين المثلث وليس هذه  
الشركة معنوية شركة الحيوانية الناطقية بين زيد وعمرو بل المراد ان الحقيقة الخاصة تطلق  
على كل منهما فكذا الكون لكن كون الانسان هو كون زيد وعمرو بل المراد ان الحقيقة الخاصة تطلق  
ذاتة اضلاع ففصل الكون فيهما بمنزلة نفس الحقيقة الخاصة ولو قال اشتراك الحقيقة الخاصة

فعلط سخ

3



معنى ايضا فقول شركة العين على هذا معنوية ايضا بان يقال المراد ما يطلق عليه العين بمعنى  
مسترك مثل هذه الشركة مسلم في الكون بان يجعل الشركة اللفظية معنوية لعنايته مما مع  
انها في الحقيقة لفظية واعلم ان صاحب الصحايف في هذا المقام قد ناقض نفسه فانه قد قال  
في فصل ان الماهية مجعولة ليس تاثير الفاعل بالحقيقة الا في تقرير الماهية في الخارج بان  
يجعل الماهية من حيث هي تلك الماهية في الخارج ولم يقر زماهية الكون في الخارج  
اذ صيرورة الماهية تلك الماهية في الخارج هو بالحقيقة الكون في الخارج فانه لما قال  
ان الماهية مجعولة بمعنى ان الفاعل تاثيرا في صيرورة الماهية تلك الماهية في الخارج  
الصيرورة لا يكون زائدة على الماهية اذ لو كانت زائدة نتاثير الفاعل في الامر الذي لا يجب  
ان يكون الماهية مجعولة واذا لم تكن زائدة وقد جعلها نفس الكون في الخارج فلا يكون الكون  
في الخارج معنى زائدا واذا لم يكن زائدا لا يكون مستركا وايضا الرمز من هذا ان الواجب  
بمعنى الكون غير زائد على الماهية لاما قال في شرح الصحايف انه بمعنى الذات عين وبمعنى  
الكون زائد وقد ذكر في التجر يد ان زيادته وقيامه بالماهية في العقل فقط فعلى هذا في  
الخارج هو عينها في النزاع في ان الماهية موجودة في الذهن اولاً وسيأتي اي  
الوجود والذهني وعند الحكماء عين في الواجب زائد في الممكيات فالوجود القائم  
بنفسه المجر عن القيام بالماهية هو ماهية الواجب والوجود المطلق مقول بالتشكيل على  
وجوده ووجود الممكيات لازم خارجي لهما لان وجوده لو قام بالماهية كان ممكنا عنه  
الماهية فيقدم عليه وجوده ثم منع تقدم العلة على المعلوم وجودا كما في لوازم الماهيات  
تدليل ماهية لثلاثة موجودة وجوابه ان ذلك في علة الحمل به هو ويجتنب في علة التحقق  
خارجا اذ لثلاثة علة لان يكون فردا لثلاثة علة لان يكون الفرد مجعولا عليها هو في  
هذه الصورة لا يستطو الوجود لكن يجتنب في علة التحقق خارجا وعللة التحقق لا بد ان يكون  
موجودا في الخارج ثم انه يمكن ان يقال المانع انا في حيز المنع وقد ذكرنا لوازم الماهيات  
سند المنع والبحث على السند غير مقول فلا جعل هذا المعنى لم يقتصر على هذا المقدر بل قال فلنق  
انه لو كان زائدا لكان عرضا موجودا كما ويجب سبق علة وجوده تقريره انه لو كان زائدا

فاعلم نسخ  
تقرير نسخ

لقد عرفت في الواجب زائدا في المكان المحر  
وعند الحكماء عين في الواجب في الزمان المحر

لكن

لكن عرضا قائما بالماهية وليس عرضا نسبيا كما سبق فكان عرضا موجودا او مالا يكون  
موجودا الا يكون علة لامر موجود وهذا بدعي فلا بد ان يكون موجودا قبل وجود  
فعلى هذا لا يرد النقض بلوازم الماهيات اذ لا يمكن ان يقول ان الثلاثة وان لم يكن من  
علة لامر موجود وهو الفردي ثم فرقتهم بين الواجب والممكن ليس يتحقق اي الفرق بان عين  
في الواجب زائد ابي المحنثا وجتنب ان الوجود المطلق مقول على وجوده المعنى واحد  
على الاختلاف اذ هو في الواجب اقدم واقوي واوحي اما الاول فلان وجوده مقدم  
على سائر الوجودات واما الثاني فلانه قائم بنفسه وغيره قائم بالماهية والعاقل بالذات  
اقوي من القاسم بالغير كالجوهر والعرض واما الثالث فلان الوجود الذي لا يقبل الوجود  
اوحي بان يقال له الوجود مما يقبل العدم فلا يكون ماهيته ولا جزؤها اذ الذي لا  
يختلف بل لازم كاسود للسوادات اي الوجود المطلق لازم لوجود الواجب ووجود الممكن  
كاسود للسوادات فانه لازم لها هذا كلام الامام نصير الدين في شرح الاشارة اقول لو كان  
مقولا بمعنى واحد صحى به وهو ان يكون الانسان حيوانا ناطقا وكون المثلث شكلا ليسا  
معنى واحدا بل الكون مقولا عليهما اشتراكا لفظيا ولو سلم كيف يكون بعض جزئيا قائما  
بنفسه وبعضها بغيره اعلم ان الامام نصير الدين الطوسي اجاب عن هذا بان المختلف في كون  
قائما بنفسه او بالغير ليس الوجود المطلق بل ملزوما وهي الوجودات المختلفة في هذا المعنى  
فابطل في المثلث ان الوجود ملزوما للوجود المطلق فقال ولا يقال ان المختلف ملزوما  
لان اللازم لا يحمل على الملزوم وهو الا في المستقاة يقال الناطق ضاحك والحمار  
جارب ولا يقال النطق ضحك والحمار جذب بياضه ان حمل الشيء على الشيء فهو هو  
ان يكون باعتبار ان المشتق منه لذلك المحمول يكون قائما اذ ذلك الموضوع بتبعية هذا القيام  
يحمل المشتق به هو على ذلك الموضوع كما ان الضحك وهو المشتق منه للضاحك قائم بالانسان  
او بالناطق بتبعية هذا القيام يحمل الضاحك على الانسان وكذا على الناطق يقال للانسان  
ضاحك والناطق ضاحك ففي هذه الصورة يمكن حمل اللازم على الملزوم واما لا يكون المحمل  
باعتبار هذا المعنى كحمل غير المشتقا وهو الحمل اصالة لا بتبعية قيام المشتق منه في لا يجوز حمل

تحقيق نصير الدين الطوسي

7